مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (27) No (2) 2005

أثر المازني فيمن جاء بعده (المبرّد ــ الفارسي)

الدكتور سامي عوض*
صفوان سلوم**

(قبل للنشر في 2005/12/4)

□ الملخّص □

أبو عثمان المازني، أستاذ المبرّد، وقد عدّ إمام عصره في النحو واللغة، نهل معارفه من كبار العلماء البصريين حتى فاقهم علماً، وقد ساعد على نبوغه قوّة بيانه وبلاغته.

وتميّز المازني بآرائه المتفرّدة التي تعكس رؤيته العميقة وثقافته الموسوعية. ولعلّ كتابه " التصريف " يعدّ أوّل كتاب مستقلّ في الصرف، دون أن يعني ذلك فصل الصّرف عن النّحو. وقد جمع فيه المازني مباحث التّصريف على نحوٍ مستقلٍّ، مستعيناً بكثير من آراء الخليل وسيبويه والأخفش، مستمداً مادته الصرفيّة من الأصول النظرية التي بنى عليه العلماء الأوائل مادّتهم الصرفيّة، فمهّد الطريق لمن جاء بعده، لينتهجوا نهجه في تأليف كتب مستقلّة في الصّرف، ويتبنّوا كثيراً من آرائه المستقلّة وأقيسته الخاصّة.

* أستاذ في قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سوريا.
** طالب ماجستير في قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (27) No (2) 2005

AL – Mazni 'S Course in His Book The Inflection

Dr. Sami Awad *
Safwan Salloum **

(Accepted 4/12/2005)

□ ABSTRACT □

Abo Othman AL-Mazni is Baker bin Mouhammad bin Bbkiah، teacher of AL-Mobarred. He was regarded as the leader of his time in grammar and morphology. He acquired his lores from the famous Basrien scholars، until he exceeded them, and what helped his genius was his strong declaration and eloquence.

Al-mazni was known for his unique thoughts which reflected his independence، and encyclopedic culture.

His book Morphology may be the first real invitation from a scholar to separate grammer from morphology. Al-mazni has gathered in it morphological research independently, getting help from the ideas of Alkhalil، Sepuah، Alakhfash and others. Following dialectical style، the telling philosophy obviously found in it، was derived from the theoretical principles on which the premier scholars based their morphological subject.

So، Al-mazni paved the way to his followers of scholars، they adopted his style in separating grammar from morphology and many of his independent thoughts and unique positions.

***Prof, Department Of Arabic, Faculty Of Arts And Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****MA Student, Department Of Arabic, Faculty Of Arts And Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد صنّف كتاب سيبويه، بأنّه كتابٌ في النّحو، حيث كان يقال في البصرة: قرأ فلان الكتاب فيعلم أنّه كتاب سيبويه، يقول أبو الطيّب اللغوي:" هو أعلم النّاس بالنّحو بعد الخليل، وألّف كتابه الذي سمّاه النّاس، قرآن النّحو "[1]

ويقول الدكتور حسن عون:" لقد استطاع سيبويه أن يتمثل صورة الموضوع الذي يعالجه، رغم ضخامتها، ومنهج الدّرس، رغم بدائيّته، تمثّلاً يقوم على النّظر في اللفظ المفرد أو الكلمة، ثمّ الجملة والتركيب، وقد جمع فيه قضايا النّحو مع قضايا الصّرف، إلى جانب القضايا المتعلّقة بالأصوات والدّلالة..."[2].

ثمّ جاء المازني، وهو من أوائل من خصّصوا للأبنية الصّرفيّة كتباً مستقلّة، وكتابه (التصريف) أقدم كتاب مستقلٍّ كاملٍ، وصل إلينا في الأبنية الصّرفيّة، وهو كتابٌ نفيسٌ جمع فيه موضوعات التّصريف المتناثرة، في كتاب سيبويه، ونظمها لأوّل مرّة، وصاغها صياغة مستقلّة إلى أبعد حدود الإتقان. وقد حظي هذا الكتاب بشرح ابن جنّي له، الذي ألمع في مقدمته، أنّ على طالب النّحو أن يبدأ بتعلّم الصّرف، قبل أن يتوجّه إلى تلقّي النّحو، فقال في مقدّمة شرحه:" التصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة... وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب، على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة، حاله المتنقّلة، إلاّ أنّ هذا الضرب من العلم، لمّا كان عويصاً صعباً، بدئ قبله بمعرفة النّحو، ثمّ جيء به بعد ليكون الارتياض في النّحو مُوَطّئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه..."[3]

وقد ظلّ علماؤنا القدامى، يطلقون النّحو على ما يشمل الصّرف، حتّى الذين وضعوا كتباً مستقلّة في الصّرف، كما هي الحال عند المازني ومن جاء بعده، من العلماء. حيث اشتمل النّحو عندهم على الأصوات والصّرف والنّحو والدلالة، وهذا يدّل على فهمهم العميق لمفهوم النّحو ووظيفته ويتفق مع وجهة نظر علمائنا المحدثين.

أثر المازني فيمن جاء بعده (المبرّد – الفارسي):

قدّم المازني إلى علم الصّرف، إضافاتٍ حقيقيّة، تمثلت في أنّه أوّل من وضع كتاباً مستقلاً في الصّرف، فضلاً عن كثير من الآراء المتفرّدة، والأقيسة الخاصة، التي نسبها من جاء بعده إليه، لذلك كان موقف علماء التصريف منه، موقف الوارد الناهل، فراح كلٌّ منهم، يأخذ منه ما يلائم مذهبه، وبذلك اختلفت درجة التأثّر من عالم إلى آخر، وسنحاول ــ فيما يأتي ــ أن نتعرّف على أثر المازني في المبرّد والفارسي، اللذين كانت لهما إضافاتهما الحقيقيّة إلى هذا العلم.

1 – مراتب النّحويين، لأبي الطيّب اللغوي، تح.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2 (1394هـ،1974م) ص110 .

2 – تطوّر الدّرس النّحوي، لـ.د.حسن عون، نشر معهد البحوث والدّراسات العربية، القاهرة، ط(1970م) ص37–41 .

3 – تصريف المازني (المنصف لابن جنّي، شرح لتصريف المازني)، تح . محمد عبد القادر أحمد عطا الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1999م) ص34 .

المازني والمبرّد[4] (ت285هـ)

بعد موت المازني، صار المبرّد إمام النحويين[5]، فقد مثّل جبلاً في العلم، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي قائلاً:" مثّل المبرّد جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الأصول والفروع والعلل والمقاييس عليها "[6].

والمبرّد تلميذ المازني، وقد روى عنه القراءة، وروايات كثيرة في كتب اللّغة والأدب، وروى عنه أيضاً كتابه (التصريف).

ولعلّ الأثر الحقيقي للمازني في المبرّد، يبدو جليّاً، في كتابه (المقتضب)، ولكي نتلمّس هذا التأثير، لابدّ من استجلاء العلاقة بين كتابي (التصريف) و (المقتضب) من حيث المنهج ومن حيث المادّة الصّرفيّة.

أ-من حيث المنهج:

" درس المبرّد (الكتاب) على أبي عمر الجرمي، ثمّ على أبي عثمان المازني، وكان تأثيره واضحاً عليه، في كتاب (المقتضب)، الذي يمكن أن نعتبره تلخيصاً وتقريباً لكتاب سيبويه، حاول فيه مؤلّفه تبسيط بعض المسائل التي وردت معقدةً ومتناثرةً في كتاب سيبويه وتنظيمها وتبويبها "[7].

ولعل أبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب، " هو تطوّر التفكير النّحوي الذي تجاوز تحليل الوضع اللغوي للمسموع، إلى افتراضات معقّدة جاءت تطبيقاً للقواعد التي أقرّها النّحو البصري "[8]

وقد كان المبرّد في " المقتضب " يؤثر أسلوب الإجمال ثمّ التفصيل، فيأتي مع (أنّ) المشددة بضمير الشأن، والكلام يستقيم من غير ضمير الشأن، من ذلك قوله:" اعلم أنّه ما كان كذلك ممّا استوت فيه زيادتان فإنّك في حذفٍ..."[9] وقوله:" اعلم أنّه ما كان من ذلك، لا علامة فيه، فإنّك إذا صغّرته..."[10] وقوله:" اعلم أنّه من قال في (أسود: أسيود)، قال في (معاوية: مُعَيْوِية)..."[11]. فيكرّر لفظ (اعلم) متبوعاً بـــ (أنّ) المشدّدة لغاياتٍ تعليميّة، فمثل هذه العبارة تدعم أسلوب الإجمال الذي ينتهجه المبرّد، ثمّ يأتي التفصيل بعد وضع القواعد، ولعلّه أسلوب أستاذه المازني نفسه، فأبو عثمان اعتاد الإجمال في كثيرٍ من موضوعات كتابه ثمّ التفصيل فيها، لذلك نجد هذه العبارة تتكرّر كثيراً في صفحات (التصريف) من ذلك قوله:" اعلم أنّ كلّ ما كان موضع الفاء منه واواً، وكان فعلاً، وكان

---

4 – ينظر في ترجمته بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للسّيوطي، تح محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط(1384هـ، 1864م)ج1 ص 269.

5 – المبّرد "أديب النحاة"، لـ أحمد حسنين القرني وعبد الحفيظ فرغلي علي، الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، القاهرة ، ط (1971م) ص56 .

6 – سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تح. د . حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1405هـ، 1985م) ج1 ص129–130 والمبرّد أديب النّحاة، ص58 .

7 – ينظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، لمحمّد مختار ولد ابّاه، مراجعة د.محمد توفيق أبو علي ونعيم علويّة، دار التقريب في المناهج الإسلامية، بيروت، ط1 (1422هـ، 2001م) ص157 .

8 – المرجع السّابق، ص164 .

9 – المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط(د.ت) ج2 ص504 .

10 – المصدر السابق، ص510 .

11 – المصدر السابق، ص552 .

على فَعَل، فإنّه يلزم (يفعِل) "[12] وقوله:" واعلم أنّ (افتعل ومفتعلاً) وكلّ ما تصرّف منه، إذا بنيته ممّا فاؤه واوٌ أو ياءٌ، فأكثر العرب ــ وهي اللغة المشهورة ــ فيبدلون مكان الواو والياء تاءً، ثمّ يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلك قولهم: اتّزن ويتّزن فهو متّزن..."[13] وقوله:" اعلم أنّ الأفعال منها ما تُعَلّ ويسّكن موضع العين وتحوّل حركته، وتزال عن أصله، كلّ هذا يفعّل به، وسأبين ذلك إن شاء الله..."[14]. ولعلّ ذلك يدفعنا إلى التأكيد على أثر الأستاذ الواضح في تلميذه، فهما ينتهجان الأسلوب نفسه، من حيث عرض الظاهرة مجملةً ثمّ التفصيل فيها.

وتبدو الطريقة الاستطراديّة هي الغالبة في تأليف المقتضب، وهذا ما لا نجده جليّاً عند المازني، الذي يميل إلى الاختصار في كثير من الموضوعات التي يتناولها، فلم نلمح استطراداً سوى في موضوعات الإعلال والإبدال وإدغام المتماثلين.

وقد سار أبو العبّاس المبرّد في كتابه، على هدى شيخه، حيث جاء بمسائل وبتمريناتٍ، بعضُها في النّحو، وبعضها في التّصريف، ثمّ جاء بمسائل التّصريف وموضوعاته، في الجزء الأوّل من المقتضب، وكان له فضل السّبق في ذلك. وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن جنّي منْ أنّ موضوعات التّصريف ومسائله تأتي في النهاية. فجعلها ضمن مباحث النّحو وجزءاً منه. ولعلّ مباحث التّصريف عند المبرّد، لا تختلف عن مباحثه عند المازني، غير أنّه أدخل باب الهمزة ضمن أبواب التّصريف، وقد بدأ باب التصريف بقوله:" وهذه حدود التصريف، ومعرفة أقسامه، وما يقع فيه من البدل والزّائد والحذف، ولا بدّ أن يُصدَّر بذكر شيءٍ من الأبنية لتُعرَف الأوزان، وليُعلم ما يُبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك "[15]. وهذا ما فعله المازني، حيث صدّر كتابه (التّصريف) بذكر شيء من أبنية الأسماء والأفعال، معلّلاً ذلك بالقول:" وإنّما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة، لتعلم كيف مذاهب العرب، فيما بنت من الأسماء والأفعال، فإذا سُئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب على مثالها، فإن كانت بنت فابنِ مثل ما بنت، وإنْ كان الذي سُئلت عنه، ليس من أبنية العرب فلا تبنه، لأنّك إنّما تريد أمثلتهم، وعليها تقيس "[16]

وبذلك يضع المبرّد موضوعات الصّرف في الحدود التي رسمها المازني لها، غير أنّه لم يأخذ، بما قدّمه أستاذه، فيما يتعلّق بتصنيف كتاب مستقلّ في الصّرف، بل درس الصّرف وموضوعاته، إلى جانب موضوعات النّحو، في كتاب واحدٍ، مقدّماً دراسة الصّرف على النّحو، وبذلك يكون ممهّداً وخادماً له، يؤيّد ذلك تقديمه موضوعات في التصريف، قبل موضوعات النّحو، والتابع للشيء، يأتي بعد عرض الشيء لا قبله.

ب- من حيث المادّة الصّرفيّة:

مثّل كتاب (التصريف)، مادّة غنيّة للمبّرد، اعتمد عليه في كثير من مواضع كتابه، ولعلّ أبرز مظاهر تأثّره، أنّه:

* كان يستعين بأمثلة المازني، مع الإشارة إلى مصادرها، نحو قوله، في باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلّها. والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها:" وقد يجيء في الباب، الحرف و الحرفان على أصولهما،

12 – تصريف المازني ص178 .

13 – المصدر السابق، ص205 .

14 – المصدر السابق، ص213 .

15 – المقتضب ج1 ص173 .

16 – تصريف المازني ص114 .

وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدلّ على أصل الباب، فمن ذلك:(استحوَذَ عليهمُ الشيطان، وأغيلَتِ المرأة). المستعمل في هذا، الإغيال على ما يجده في كتاب التّصريف نحو:(استجاز و أقام و استقام) "[17]

* وأحياناً يستعين بأمثلة المازني و شواهده، دون الإشارة إلى مصادرها: من ذلك قوله في باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل " إذا اضطّر شاعر، جاز له أن يردّ (مبيعاً)، وجميع بابه إلى الأصل فيقول (مَبْيُوع)، كما قال علقمة بن عبدة:

حتّى تذكّر بيضاتٍ وهيّجه يومُ الرّذاذِ، عليه الدَّجن مغيومُ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء[18]: وكأنّها تفّاحةٌ مطيوبةٌ[19]

* وقد يعرض المبرّد مسألة خلافيّة، وردت في كتاب التّصريف، دون أن يشير إلى مصدره، مع نقلها بتصرّف.

من ذلك ما جاء في باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل، حيث قال: " فإذا بنيت (مفعولاً) من الياء، قلْتَ في ذوات الواو:(كلامٌ مَقُول وخاتمٌ مَصُوغٌ)، وفي ذوات الياء:(ثوبٌ مَبِيْعٌ وطعام مَكِيلٌ)، وكان الأصل (مكيول ومقوول)، ولكن لمّا كانت العين ساكنة كسونها في (يقول)، ولحقتها واو (مفعول)، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين. و(مَبِيع) لحقت الواو ياءً وهي ساكنة، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين. فأمّا سيبويه والخليل فإنّهما يزعمان أن المحذوف واو (مفعول) لأنّها زائدة، والتي قبلها أصليّة، فكانت الزّيادة أولى بالحذف، والدّليل على هذا عندهما، (مَبِيع)، فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة، لقالوا:(مَبُوع). وأمّا الأخفش فكان يقول: المحذوفة عين الفعل، لأنّه إذا التقى ساكنان حُذف الأوّل، أو حرّك لالتقاء السّاكنين..."[20].

* وأحياناً ينقل مسألة صرفيّة خلافيّة، وردت في كتاب (التّصريف) دون أن يتصرّف فيها، فتبدو كأنّها صفحاتٌ أخذت من كتاب المازني، من ذلك ما جاء في باب ما كان لفظه مقلوباً فحقّ ذلك أن يكون لفظه جارياً على ما قُلب إليه، حيث أورد المبرّد مسألة (أشياء)[21] كما أوردها أستاذه، دون حذف أو تغيير.

* وقد يخالف المبرّد رأي المازني في مسألة ما، دون أن يشير إلى ذلك: من ذلك قوله في باب المسائل في التصريف، ممّا اعتلّ منه موضع العين: " يقول النّحويّون في (موئس)، إذا خفّفوا الهمزة (مُيس)، لأنّهم طرحوا حركتها على الواو، فسقطت الهمزة، ورجعت الواو إلى الياء لما تحرّكت، لأنّه من (يئست)، فهذا قول النّحويين، وهو الصّواب والقياس"[22]

---

17 – المقتضب، ج2 ص98، وينظر تصريف المازني، ص242 .

18 – هذا الشطر في تصريف المازني، ونصّه :" قال أبو عثمان وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعرالعرب : وكأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ

وقال علقمة بن عبدة : يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيومُ، والشطر الأوّل، غير منسوب، ولم يعرف قائله، ينظر تصريف المازني، ص248، والخصائص، ج1 ص261 .

19 – المقتضب، ج1 ص101 .

20 – المقتضب، ج1 ص100، وينظر تصريف المازني، حيث عرض خلاف الأخفش وسيبويه ثمّ قال :" وكلا الوجهين حسنٌ جميل، وقول الأخفش أقيس، ج1 ص287– 288 .

21 – ينظر المقتضب، ج1 ص30، وتصريف المازني ص358 .

22 – المقتضب، ج1 ص178، وينظر تصريف المازني ص314، ج2 ص38 " وممّا ينبغي أن يكون على مذهب الخليل والنّحويّون أجمعون على خلافه، (مُفعِل) من (يئست مُوئِس) إذا خفّفت ".

* وإذا كان في المسألة قولان، الأوّل للخليل وسيبويه، والثاني للمازني، فالغالب أن يرجّح رأي الخليل وسيبويه، على رأي المازني، من ذلك ما جاء في باب معرفة الزّوائد ومواضعها، حيث يتحدّث عن زيادة الميم قائلاً:" إذا وقعت غير أوّل، لم تزد إلاّ بثبتٍ، نحو قولهم: زرقم وفسحم، إنّما هو من الأزرق، وفسحم منسوب إلى انفساح الصّدر، وكذلك دلامص، الميم زائدة، لأنّهم يقولون:(دليص ودلاص) فتقديرها (فعامل) "[23]

* ومع ذلك فإنّه قد يؤيّد مذهب المازني، ويرفض مذهب سيبويه، في مواضع قليلة، من ذلك، قوله في باب تحقير الظروف من الأزمنة:

" تقول فيما كان علماً في الأيّام[24] كذلك، في تصغير (سَبْت: سُبَيت) وفي تصغير (أحد: أُحيد)..."[25]

وهكذا نجد أنّ المبرّد، رأى في أستاذه، علماً كبيراً، ومذهباً مستقلاً يمكن أن يرجع إليه في كثير من المسائل الصّرفيّة، فتحوّل كتاب (التّصريف) إلى مصدر أساسٍ من مصادر مادّته الصّرفيّة، وإن كان كتاب سيبويه، يعدّ المصدر الأغنى عنده.

وقد استشهد المبرّد بكثيرٍ من أمثلة المازني المأخوذة من كتاب التّصريف، وعرض كثيراً من المسائل الخلافيّة الواردة فيه مرجّحاً المازني في بعضها، واحتفل بالتمارين الرّياضيّة الفكريّة، التي اعتنى بها المازني كثيراً، وأفرد لها بابين من أبواب كتابه.

كذلك فإنّ أثر المازني في المبرّد، يبدو جليّاً من حيث المنهج فانتهج الرّجلان الأسلوب نفسه في عرض موضوعاتهما، حيث يعرضان الظاهرة مُجملةً ثمّ يفصّلان فيها، وقد بدا الاستطراد أوضح عند المبرّد من أستاذه الذي نجده يختصر في كثير من مواضع كتابه، غير أنّه نهج نهج أستاذه في أنّه جاء بمسائل وتمرينات في الصّرف في الجزء الأوّل من كتابه، وبذلك قدّم دراسة الصّرف على دراسة النّحو، وتشابه العالمان أيضاً في مباحث التّصريف التي أضاف المبرّد إليها باب الهمز، مع التزامه التّام بالحدود التي رسمها أستاذه، لكنّه لم ينهج نهج أستاذه في تصنيف كتاب مستقلّ في الصّرف، فاكتفى بتقديمه على النّحو، وبذلك جعله خادماً له.

المازني والفارسي[26] (ت377هـ)

عني الفارسي بالصّرف عناية فائقة، فكانت له آراءٌ صائبة، وكان مغرماً بإثارة المسائل الصّرفيّة في المجالس التي يحضرها.

فإذا كان كتاب (الإيضاح) يعدّ ثاني كتاب مدرسيٍّ بعد جمل الزّجاجي، فإنّ كتاب (التكملة)، يمثّل خطوة متقدّمة في ميدان الدّراسات الصّرفيّة، وقد شكّل المازني مذهباً مستقلاً له آراؤه، التي يؤخذ بها، في موضعٍ معين،

23 – المقتضب، ج1 ص59، وينظر تصريف المازني ص156 .

24 – سيبويه يمنع تصغير أيّام الاسبوع، ينظر الكتاب ج2 ص136، وقد نقل ابن سيده في المخصص أنّ المازني والجرمي يجيزان التصغير فقال :" وكان الكوفيّون يرون تصغيرها، وأبو عثمان المازني، وقد حكي عن الجرمي أنّه كان يرى تصغير ذلك، ينظر المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت، (1398هـ، 1978م)، مج4 السفر 14 ص111 .

25 – المقتضب، ج2 ص276 .

26 – أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، كان مثقّفاً ممتازاً، ملمّاً بعلوم القرآن والحديث واللغة العربيّة، من كتبه المسائل العضديات والإيضاح والتكملة، ينظر في ترجمته إنباه الرّواة ج1 ص273–275 .

إذا وافقت مذهب سيبويه والفارسي، وتُرفض في مواضع أخرى، إذا لم توافق مذهبهما، ويمكن أن ندرس أثر المازني في الفارسي، وفق ما يأتي:

أ-من حيث المنهج

ألّف أبو علي (التكملة)، وعينه على كتاب سيبويه، فترسّم خطاه واستوحى أفكاره، وكان في كثير من المواضع، يقتصر على رأي سيبويه ولا يشير إلى رأي غيره في المسألة المطروحة، وفي مواضع قليلة، نرى أبا علي يذكر رأي غير سيبويه، و يقتصر عليه.

وقد جعل أبو علي موضوع التكملة، " الأبواب التي تشمل التغيير، الذي يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكان متحرّك، أو إبدال حرفٍ من حرفٍ، أو زيادة حرفٍ أو نقصان حرفٍ، ويقرّر أنّ هذا التغيير ليس بإعرابٍ، لأنّه غير حادث عن اختلاف العوامل ". كما جعل موضوعها كذلك في " التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، ونحو ذلك التثنية والجمع الذي على حدّها، والنّسب، وإضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلّم وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة، والمصادر، وما اشتقّ منها من أسماء الفاعلين وغيرها، والتصريف والإدغام.."[27] ويتضّح هنا الاختلاف البيّن بين أبواب الفارسي التي درس فيها مباحث صرفية لم يتطرق إليها غيره ممن جاء قبله، وبين أبواب المازني، التي ينحصر مجال بحثها، فيما يطرأ على الكلمة من تغيير، من حذفٍ وزيادةٍ وقلبٍ وإبدال.

لذلك يمكننا أن نعد كتاب (التكملة) للفارسي صورة مثلى لتطوّر الدّراسات الصّرفيّة، وتجاوز ما أسس له الأوائل، فقد بدت أبوابه أكثر وضوحاً وشموليّةً، ممّا قدّمه التّصريفيون السّابقون. وقد اشترك المازني والفارسي، في وضع كتاب مستقلّ في الصّرف، دون أن يعني ذلك دعوة منهما لفصل الصّرف عن النّحو. قد يقول قائل: إنّ فصل كتاب (التكملة) عن (الإيضاح)، قد يعني دعوة من الفارسي لفصل الصّرف عن النّحو، خصوصاً أنّ فترة تأليف الكتابين متباعدة. لكنّنا نجد هذا الاستنتاج غير دقيق، (فالتكملة) هي الجزء الثاني من (الإيضاح)، وقفه أبو علي على فنّ التّصريف، وممّا يدلّ على أنّها من تمام الإيضاح، عنوانها (التكملة)، الذي يدلّ على أنّها تتمّةٌ وتكملةٌ لشيء سبقها، أكمل بها أبو علي ما بدأ تأليفه، من (الإيضاح)، بل نقل عنوانها.

ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ أبا علي، أحال في صدر (التكملة) إلى (الإيضاح)، بقوله:" وقد ذكرنا لك في الجزء الأوّل من كتابنا، الموسوم بكتاب (الإيضاح) "[28]، وإنّ ياقوتاً وغيره، حين سردوا كتب الشيخ، عدّوا (الإيضاح)، وسكتوا عن (التكملة "إيماناً منهم أنّهما كتابٌ واحدٌ، لأنّ النسخ التي أخرجت عنها (التكملة)، تحمل عنوان (الإيضاح)[29].

وإذا جاز أن يفصل بين شطري الكتاب، فلا يكون هذا إلاّ فصلاً لأبواب النّحو عن أبواب التصريف، وهو فصل نظريٌّ، إذ لا يقوم علمٌ منهما، إلاّ على بنيان أخيه.

وأمّا ما يُعترض به على هذا الرأي، من أنّ أبا علي جعل لكلٍّ جزء مُقدّمة مفردة على حيالها، فدلّ هذا على أنّهما كتابان لا كتابٌ واحدٌ، فليس هذا ممّا يصحّ الاعتراض به، لأنّ مقدّمة (التكملة) ضربٌ من الدّعاء الذي ابتدأه،

27 – أبو علي الفارسي، ص541 .

28 – التكملة، ص164 .

29 – ينظر معجم الأدباء، ج2 ص814، والتكملة، ص19 .

في صدر الاحتجاج، لعضد الدّولة، وهو ما ألّف له الكتاب، وفيها أيضاً نصّ على أنّ الاحتجاج، هو الجزء الأوّل، ولعلّ المدّة التي فصلت بين تأليف شطري الكتاب، هي ما حمل أبا علي على استئناف دعائه، لوليّ نعمته عضد الدّولة، الذي كان يعتقد فيه، ما يعتقد بسيبويه.

وأمّا تباين أسلوب الرّجل بين شطري الكتاب، فمردّه إلى حزونة فنّ التصريف، ولئن جاز أن يعترض على هذا التباين، بأنّ الذي استطاع أن يسهّل الإيضاح ويهذّبه من كتاب سيبويه، هذا التهذيب المحكم، القريب المأخذ، لا يعجزه أن يركب هذا المركب، في الشطر الثاني من كتابه. ويدمّث صعاب أمثلة التصريف، وهو بالغه لو أراده.

ولعلّ قول عضد الدّولة، لأبي علي، عندما أتاه بالإيضاح:" ما زدت على ما أعرف شيئاً..."[30] ما يفسّر ما حمل أبا علي على العودة إلى أسلوبه، الذي تصطبغ به جميع تآليفه من الحزونة والتوعّر والإغماض، حتّى قال له عضد الدّولة، وقد أتاه في الجزء الثاني من (الإيضاح):" غضب الشيخ، فأتى بما لا نفهمه نحن، ولا هو "[31] ولهذا قال ابن الشجري، يصف كلاماً له في (التكملة):" قد ألغز في كلامه هذا، فإنّه في كلام أبي علي أغمض منه، في كتاب سيبويه..."[32]

وقد اشترك المازني والفارسي أيضاً، بمنطق جدليٍّ مازج النّحو، حيث بدا إقحام المنطق في النّحو واضح الملامح عند كليهما، ولكن يجب الإشارة هنا، إلى أنّه " على الرّغم من أنّ مدرسة أبي علي كانت تتميز بالمنطق وأقيسته، فإنّها لم تتعمّق فيه إلى حدّ المغالاة ". وهذا ما ظهر أيضاً في منطق المازني الجدلي.

وقد حرص أبو علي على الإتيان بالتعريفات كثيراً، فهو يعرّف المقصور قائلاً:" ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ مزيدة للتأنيث أو للإلحاق "[33] والممدود: ما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة "[34]. وقد جاءت تعريفاته ومصطلحاته واضحة كاملة، فيها تحديدٌ دقيق لماهيّة المعرّف به، وهذا مالا نجده عند المازني الذي لم يولِ أهميّة للمصطلحات والحدود، بينما نجد حدود الفارسي واضحة منذ بداية كلامه على الشيء كما في باب التثنية والجمع، حيث يقول في أوّل الباب:" لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلاً... والمعتلّ ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة، فما كان آخره ألفاً فعلى ضربين..."[35]

وعلى الرّغم من مهارة الفارسي القياسيّة وشهرته بالتوسّع في القياس، إلاّ أنّه بقي ملتزماً بعدم البناء على غير ما بنت العرب. ويلتقي بذلك مع المازني.

وقد فاق الفارسي المازني في المنهج التعليلي، فإذا كانت الخفّة والثّقل، أصلين أساسين لمعظم تعليلات المازني، فإنّ الفارسي، ينوّع في تعليله الظواهر الصّرفيّة التي يتناولها، فلا نجده يقف أمام ظاهرة صرفيّة، إلاّ متناولاً إيّاها بالتعليل، فلا تعجزه مسألةٌ- مهما شذّت-. في الوقت الذي نجد فيه المازني، يسلّم بما لم يستطيع تعليله قائلاً:" واعلم أنّ العرب يحذفون الشيء، وفي كلامهم ما هو أثقل منه، ويستثقلون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل

30 – معجم الأدباء، ج2 ص813، وينظر التكملة، ص22 .

31 – ينظر التكملة، ص23 .

32 – أمالي الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، دار المعرفة بيروت، ج2 ص57، وينظر التكملة، ص24 .

33 – التكملة، ص272 .

34 – المصدر السّابق، ص274 .

35 – التكملة، ص221 .

منه ممّا يتكلّمون به، فعلوا هذا، لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وكل ما فعلوا فله مذهبٌ وحكمة، فضع الأشياء حيث وضعوا، واتّقِ ما اتّقوا وقس على ما أجروا، تُصبِ الحقّ إن شاء الله "[36].

ب- من حيث المادّة الصّرفيّة

مثّل كتاب سيبويه، المصدر الأساس للمادّة الصّرفيّة في (التكملة) ممّا جعل حضور المازني ضعيفاً، إلاّ فيما خالف به سيبويه، ومن مظاهر استعانته بالمازني:

* أنّه كان يعرض آراءه، بوصفه يمثّل مذهباً مستقلاً، يمكن الإفادة منه، وذكره على سبيل الاستئناس به، لا الرفض أو القبول، من ذلك ما جاء في باب ما كان معتلّ الفاء في باب ما بني من هذا الباب على مثال افتعلْتُ، حيث ورد:" الواو إذا وقعت في أوّل الكلمة، لم تخلُ من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة..، فإذا انضمّت جاز إبدالها همزة، وذلك قولك:(وُعِدَ، أُعِدَ)، وفي (وُجُوه، أُجُوهٍ)، وفي (الوُرْقَة، الأُرْقة)، والمكسورة نحو (وشاح وإشاح). و(وفادة والإفادة)، وأبو عثمان يذهب إلى أنّ إبدالها مكسورة مُطّرِدٌ، وأبو عمر[37] يقصر ذلك على المسموع"[38].

* وقد يفيد من أمثلة كتاب (التصريف)، دون أن يشير إلى مصدره، من ذلك قوله في باب ما تقلب فيه الياء، إذا كانت لاماً، واواً:" وذلك (فعلى) إذا كانت اسماً نحو (تقوى والبقوى)، وهو من (تَقَيْتُ وبَقَيْتُ)، فهذا القلب من الأسماء، فأمّا الصّفات فإنّ الياء تصحّ فيها، وذلك قولهم:(صَدْيَا وخَزْيَا وريَّا)، ولو كانت (ريّا) اسماً، لكانت واواً "[39]

لقد وجد الفارسي في سيبويه إمامه الأوحد، ممّا جعله يبتعد عن ذكر المازني في كثير من مواضع كتابه، دون أن يشير إلى ذلك، من ذلك قوله في باب، ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لامٌ:" من ذلك (ضوضيت وقوقيت)، لأنّه من مضاعف الواو، في الأربعة كالقوّة في بنات الثلاثة، مثل (حييت) في الثلاثة كما كان (ضوضيت) كباب (قوّة وصُوّة) وأبدلت من الباء الألف كراهة التضعيف، كما أبدلت الباء من الهاء في دهديت، وإنّما هو دهدهت [40]

* ويبتعد الفارسي عن عرض معظم المسائل الخلافيّة بين سيبويه والمازني، أوغيرهما من علماء التصريف، ويكتفي ــ في أغلبها ــ برأي سيبويه، دون أن يكترث لرأي غيره، من ذلك ما قاله في " باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف " فتنقلب الآخرة منها، همزة لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة في مسألة (أشياء) المشهورة:" حيث نقلها من تصريف المازني:" فأمّا قولهم: (أشياء) في جمع شيء، فكان القياس فيه (شيئاء)، ليكون كالطّرْفاء. فاستثقل تقارب الهمزتين، فأخّرت الأولى التي هي اللام إلى أوّل الحرف، كما غيّروها بالإبدال في (ذوائب) وبالحذف في

---

36 - تصريف المازني، ص521 .

37 - أبو عمر الجرمي، صالح بن إسحاق البصري، كان فقيهاً عالماً بالنّحو واللغة، ديّناً ورعاً، حسن المذهب، روى الحديث وله في النّحو كتاب، توفّى سنة خمس وعشرين ومئتين، ينظر في ترجمته، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج2 ص8-9 .

38 - التكملة لأبي علي الفارسي، تح.كاظم بحر المرجان، طبع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ط(1401هـ، 1981م) ص571-572، وينظر تصريف المازني ص209- 210 .

39 - التكملة، ص601، وينظر تصريف المازني، ص42، قد تكون الأمثلة عامّة متوافرة في معظم كتب النّحو والصّرف، لكنّ التشابه في عنوان الباب وفي المفردات وتسلسلها وفي اختيار لفظ (ريّا) التي علّق عليها المازني، قائلاً :" لو كانت (ريّا) اسماً لكانت (روّى)، يجعلنا نرجّح أنّه أفاد من أمثلة كتاب التصريف في هذا الموضع .

40 - التكملة، ص703-604، وينظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح. مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط (د.ت)، ص69-70 .

(سَوايةٍ)، وإنْ لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مُقاربةٍ لها، فصارت أشياء كطَرْفاء، ووزنها من الفعل (لفعاء) والدّلالة على أنّها اسم مفرد، ما رويَ في تكسيرها على (أشاوى) فكسّروها كما كسّروا (صحارى) "...[41]

" وقد قيل في أشياء قولٌ آخر، وهو أن يكون (أفعلاء) ونظيره سَمْحٌ وسُمَحَاء ". قال أحمد ابن يحيى: رجالٌ سُمَحَاء والواحد سَمْحٌ، قال: ونسوةٌ سِمَاحٌ لا غير، فأصل الكلمة على هذا القول: (أفعلاء) وحذفت الهمزة التي هي لامٌ حذفاً، كما حذفت من قولهم سوائيةً، حيث قالوا: سَوَايةً، ولزم حذفها في (أفعلاء) لأمرين: أحدهما تقارب الهمزتين، وإن كانوا قد حذفوا الهمزة مفردةً، فجديرٌ إذا تكرّرت أن تُلزَم الحذف. والآخر أنّ الكلمة جمعٌ، وقد يستثقل في الجموع، ما لا يستثقل في الآحاد، بدلالة إلزامهم خطايا القلب، وإبدالهم من الأولى في (ذوائب) الواو، وهذا قول أبي الحسن، فقيل له: فكيف تحقّرها ؟ قال: أقول في تحقيرها: أُشيّاء، فقيل له[42]: هلاّ رددت إلى الواحد، فقلت: شُيِيئاتٌ، لأنّ (أفعلاء) لا تُصغّر على لفظها ؟ فلم يأتَ بمقنع. والجواب عن ذلك: أنّ (أفعلاء) في هذا الموضوع جاز تصغيرها، وإن لم يجز ذلك فيها في غير هذا الموضع، لأنّها قد صارت بدلاً من (أفعالٍ) بدلالة استجازتهم إضافة العدد القليل إليها كما أضيف إلى (أفعال). ويدلّ على كونها بدلاً من (أفعالٍ) تذكيرهم العدد المضاف إليها، في قولهم (ثلاثة أشياء)، فكما صارت بمنزلة (أفعالٍ) في هذا الموضع بدلالة الذي ذكرت، كذلك يجوز تصغيرها على اللفظ من حيث امتنع، تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع، لارتفاع المعنى من ذلك عن أشياء، وهو أنّها صارت بمنزلة (أفعال)، وإذا كان كذلك، لم يجتمع في الكلمة، ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيءٍ واحدٍ " [43].

* كذلك لم يضمّن أبو علي الفارسي كتاب التكملة شيئاً من باب مسائل التمرين، التي لم يخلُ منها كتابٌ صرفيٌ قبل كتابه، حيث ضمّن سيبويه كتابه قدراً منها وكذلك فعل المبرّد مبالغاً، ونهج نهج المبرّد تلميذه ابن السّراج، " ولعلّ السبب في ذلك، يعود إلى رغبة الفارسي في أن يكون كتابه واضحاً، بعيداً عن كلّ ما يزيد من صعوبة هذا العلم العويص.

وهكذا نجد أنّ أثر المازني في الفارسي أثرٌ غير كبيرٍ، من حيث المادّة الصّرفيّة، حيث عرض بعض آرائه على سبيل الاستئناس بها، وأفاد من بعض أمثلة المازني، كما رفض بعض ما ذهب إليه، وقد ابتعد الفارسي عن عرض كثيرٍ من المسائل الصّرفيّة الخلافيّة، التي أوردها المازني في كتابه، لكنّنا نجده في مواضع قليلة جدّاً، يعرض مسائل خلافيّة وردت في تصريف المازني، فيصوغها بأسلوبه، مرجّحاً ما يوافق مذهبه منها، ورافضاً ما لا يوافقه. ولم يهتمّ الفارسي بمسائل التمرين، رغبةً منه في تيسير المادّة النظريّة. وهو الذي جعل الوضوح نهجه وغايته.

وقد بدا منهج المؤلّفين مختلفاً في مواضع، فتنوّعت أبواب الفارسي وبدت أشمل من أبواب المازني، وظهرت حدوده وتعريفاته دقيقة واضحة.

وقد التقى العالمان في تصنيف كتاب مستقلّ في الصّرف، وفي إقامة منطقٍ جدليٍّ واضح المعالم. واختلفا في كيفيّة التعامل مع الأصول النظرية لكتابيهما، فقدّم المازني القياس على السماع، وقدّم الفارسي السماع على القياس،

41 – التكملة، ص329–330 .

42 – القائل هو أبو عثمان المازني، والمسألة موجودة في تصريفه، ينظر تصريف المازني ج2 ص94 .

43 – التكملة، ص330–331–332، وينظر المسائل الحلبيّات، لأبي علي الفارسي، تح.د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنـــارة، بيروت، ط1 (1407هـــ، 1987م) ص163 .

والتقيا في منهج القياس، فتوسعّا في القياس من جهة، وتشدّدا فيما يخص الالتزام بعدم البناء على غير ما بنت العرب.

وقد كان تعليل الفارسي أكثر تنوّعاً وأقدر فهماً لجوهر الظاهرة من تعليل المازني، الذي يستند إلى الخفّة والثّقل في أكثر تعليلاته.

المراجع:

1- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، دار المعرفة بيروت ط(د . ت).

2- إنباه الرّواة على أنباه النحاة، للقفطي، تح محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط (1369هـ، 1950م) .

3- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للسّيوطي، تح.محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط(1384هـ، 1864م) .

4- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، لمحمّد مختار ولد أبّاه، مر.د.محمد توفيق أبو علي ونعيم علويّة، دار التقريب في المناهج الإسلامية، بيروت، ط1 (1422هـ، 2001م) .

5- تصريف المازني (المنصف لابن جنّي، شرح لتصريف المازني)، تح . محمد عبد القادر أحمد عطا الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1999م) .

6- التكملة لأبي علي الفارسي، تح.كاظم بحر المرجان، طبع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ط (1401هـ، 1981م) .

7- الخصائص، لابن جنّي، تح. محمد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط (د . ت) .

8- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تح. د . حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1405هـ، 1985م) .

9- الكتاب، لسيبويه تح . د.عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط(د.ت) .

10- المبّرد "أديب النحاة"، لـ أحمد حسنين القرني وعبد الحفيظ فرغلي علي، الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، القاهرة ، ط (1971م) .

11- المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت،ط (1398هـ، 1978م) .

12- المسائل الحلبيّات، لأبي علي الفارسي، تح.د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1 (1407هـ، 1987م) .

13- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح. مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط (د.ت) .

14- المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط(د.ت) .